CRIN CHILD RIGHTS INTERNATIONAL NETWORK

دراسة حالة

دراسة حالة: تقديم الدعم القانوني والاجتماعي للأطفال اللاجئين في بيت لحم

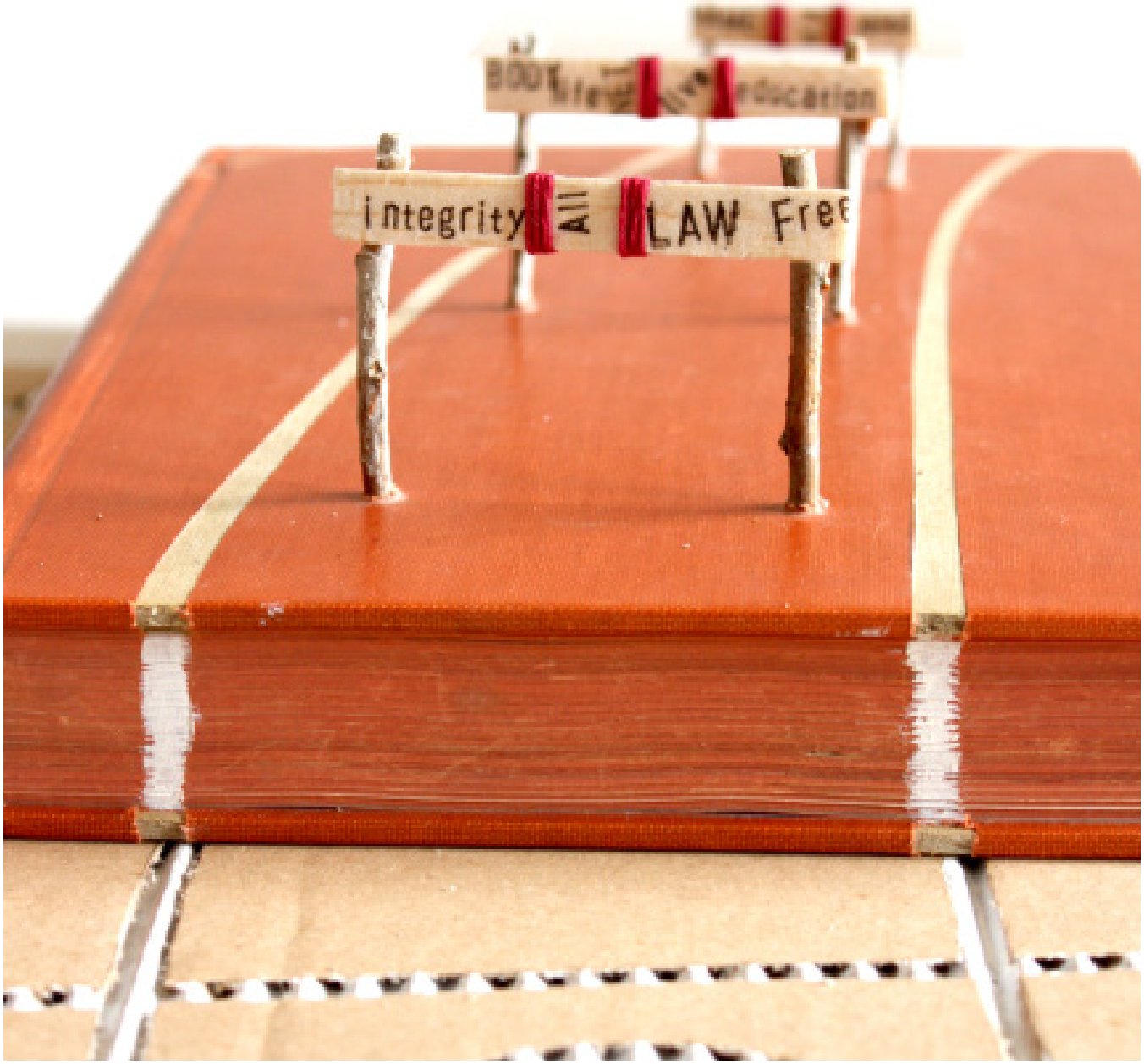

شكر وتقدير

تقدم كرين خالص شكرها لمؤسسة شروق لمساندتها في إصدار دراسة الحالة هذه،

الشبكة الدولية لحقوق الطفل (كرين) هي مؤسسة مسجلة في المملكة المتحدة وتخضع لقوانين كومبانيز هاوس Companies House وتشاريتي كوميشن Charity Commission (شركة محدودة بضمان رقم 6653398 ومؤسسة غير ربحية رقم 1125925).

أصدر هذا التقرير لأغراض تعليمية ومعرفية فقط ولم يكن الغرض منه إعطاء استشارة قانونية، ولا تتحمل كرين مسؤولية أي خسارة أو ضرر أو تكاليف تنتج عن استخدام أو اعتماد أي شخص على المعلومات الواردة في هذا التقرير.

تأسست شروق عام 212 في مخيم الدهيشة للاجئين ويديرها لاجئون من أجل لاجئين، تسعى شروق من خلال رؤيتها ورسالتها وأهدافها من اجل تمكين اللاجئين الفلسطينيين، سواء الذين يعيشون في فلسطين أو في الشتات، لتحقيق و ممارسة حقوقهم بما في ذلك حق العودة إلى أراضيهم الأصلية، وحقهم في توفير حياة كريمة لأنفسهم. تعمل شروق مع اللاجئين من أجل إيجاد حل عادل ومستقبل أفضل لأنفسهم ولأطفالهم.

الرسومات: ميريام سيروغاينس كوكا

التصميم: شركة ريميمبر كرياتف Remember Creative

©حقوق الطبع محفوظة للشبكة الدولية لحقوق الطفل (كرين)

تشجع كرين على الاستخدام الشخصي والتعليمي لهذه الدراسة وتسمح بإعادة نشرها لهذه الإغراض إذا ما وثقت كرين كمصدر لها.

تنويه:

أصدر هذا التقرير لأغراض تعليمية ومعرفية فقط ولم يكن الغرض منه إعطاء استشارة قانونية، ولا تتحمل كرين مسؤولية أي خسارة أو ضرر أو تكاليف تنتج عن استخدام أو اعتماد أي شخص على المعلومات الواردة في هذا التقرير.

الرجاء إرسال أي ملاحظات على info@crin.org

قائمة المحتويات

المقدمة 4
إنشاء العيادة القانونية 6
إدارة العيادة القانونية 12
مستقبل العيادة القانونية 18

الجزء الأول

المقدمة

افتتحت مؤسسة شروق، بالتعاون مع الشبكة الدولية لحقوق الطفل (كرين)، في أيلول عام 2014 العيادة القانونية في مخيم الدهيشة للاجئين في محافظة بيت لحم في الضفة الغربية، وتهدف هذه العيادة لتقديم دعم كامل للأطفال اللاجئين الذين هم على خلاف مع القانون الفلسطيني، من التمثيل القانوني من لحظة تماسهم مع القانون وصولا إلى الاستشارات والمتابعة في المدارس والمجتمع.

كان الهدف في البداية هو تقديم الخدمات القانونية للأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، ولكن ومع تقدم العمل في المشروع ظهرت ثلاثة مجموعات مختلفة من المنتفعين وهي:

- الأطفال المتهمين بارتكاب جناية وبحاجة الى استشارة قانونية أو تمثيل قانوني.
- الأطفال المشتكين بسبب تعرضهم لانتهاك لحقوقهم خلال تماسهم مع نظام العدالة الجنائية.
- الأطفال الذين كانوا ضحايا أو شهود لجناية والآن هم بحاجة لمعلومات ولاستشارة أو لدعم في تعاملهم مع الإجراءات الجنائية.

قررت كرين وشروق توثيق هذه المرحلة الأولية من المشروع ونشر النتائج، وتأمل المؤسستان أن تساعد تجربتها مؤسسات أخرى للسعي نحو إنشاء عيادات قانونية من اجل حماية وتعزيز حقوق الأطفال وذلك من خلال توثيق عملية إنشاء العيادة والمشاكل التي واجهتها وطريقة التغلب على تلك المشاكل.

نأمل أن تساعد تجربتنا مؤسسات أخرى للسعي نحو إنشاء عيادات قانونية من اجل حماية وتعزيز حقوق الأطفال وذلك من خلال توثيق عملية إنشاء العيادة والمشاكل التي واجهتها وطريقة التغلب على تلك المشاكل.

الجزء الثاني

إنشاء العيادة القانونية

1. لمحة تاريخية

تأسست مؤسسة شروق عام 2012 في مخيم الدهيشة للاجئين في مدينة بيت لحم، وتعمل المؤسسة مع الأطفال في مجال الفن والإعلام والتدريب والبرامج القانونية، قامت شروق بإجراء بحث عام 2013 استجابة لاحتياجات الأطفال البارزة في المخيم، من اجل معرفة إذا ما كان باستطاعتها توسيع عملها لدعم الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، فنظمت شروق وكرين لقاءات غير رسمية مع مهنيين يعملون في المجتمع المحلي من اجل مناقشة فكرة انشاء عيادة قانونية ومعرفة مدى اهتمامهم بهذه الفكرة ودعمهم لها، وكانت الردود ايجابيا للغاية، حيث قامت شروق وكرين بعمل دراسة احتياج من اجل التحقق رسميا من الأدلة اللازمة لإنشاء العيادة[1].

وكان البحث واسع النطاق من اجل محاولة رسم صورة كاملة عن تجارب الأطفال اللاجئين مع نظام العدالة الجنائية، ولذلك ركز على خمسة أسئلة رئيسية:

1. هل يحترم حق الأطفال اللاجئين في الحصول على مساعدة قانونية في محافظة بيت لحم؟
2. ما هو مفهوم الأطفال اللاجئين الذين هم في خلاف مع القانون فيما يتعلق بالخدمات القانونية المقدمة لهم؟
3. ما هي الاحتياجات القانونية للأطفال اللاجئين الذين هم على خلاف مع القانون في محافظة بيت لحم؟
4. ما هي الخدمات النفسية والاجتماعية والتعليمية المقدمة للأطفال اللاجئين الذين هم على خلاف مع القانون؟ كيف تقيّم تلك الخدمات؟
5. هل توجد برامج تأهيلية من اجل الأطفال اللاجئين الذين هم في خلاف مع القانون؟ وإذا وجدت، ما مدى فاعليتها؟ ما هي تجربة الأطفال ضمن هذه البرامج؟

كانت مخرجات الدراسة واضحة: لقد كانت هناك فجوة في تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية والنفسية المتاحة للأطفال اللاجئين في نزاع مع القانون في بيت لحم، وكان هنالك إجراءات تقاضي غير مناسبة لحماية حقوق الأطفال ولم تكن الخدمات كافية وكان هنالك نقص في المهنيين الأكفاء، وكان هنالك نقص واضح في الخدمات المقدمة للأطفال في نظام العدالة الفلسطيني على وجه الخصوص. أنشأت العديد من المؤسسات غير الحكومية برامج من أجل تقديم الدعم القانوني للأطفال الذين هم في خلاف مع نظام العدالة العسكري الإسرائيلي، ولكن كان هنالك نقص في الخدمات المقدمة للأطفال في خلاف مع القانون الفلسطيني.

وظهرت هنالك حاجة لربط الدعم القانوني مع الدعم الاجتماعي والنفسي والخدمات التأهيلية للأطفال وذلك خلال عملنا البحثي، حيث بينت الدراسة مرارا أن هنالك ضعف في التواصل والتنسيق بين المؤسسات العديدة والهيئات والمهنيين الذين يعملون مع الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون، وبالأخص مع الأطفال اللاجئين الذين تكون تقديم الخدمة لهم أكثر تعقيدا مقارنة بالآخرين، وبالنتيجة، كان واضحا بأن أي برنامج يهدف إلى معالجة المشاكل التي يواجهها الأطفال اللاجئين في نظام العدالة بفاعلية، يجب أن لا يوفر الدعم القانوني فحسب بل يجب أن يقوم بعملية المتابعة مع المؤسسات العديدة الأخرى التي يتعامل أو سيتعامل معها الطفل. وكانت هذه النتيجة التي أقنعت شروق بالحاجة إلى ضم أخصائي اجتماعي الى جانب الدعم القانوني الذي توفره العيادة.

الحياة في المخيمات

تزدحم مخيمات اللاجئين في بيت لحم بالسكان، فالعائلات تعيش ضمن مساحة محدودة ولا يوجد مساحات خارجية للأطفال كي يلعبوا. تزدحم المدارس أيضا، فهنالك من 40 إلى 50 طالبا في الصف الواحد، بالإضافة إلى أن دخل الكثير من العائلات محدود، فهذه الظروف يمكن أن تدفع الطفل بسهولة إلى أن يكون على خلاف مع السلطات، فمثلا فان مجموعة الأطفال الذين طلبوا الدعم القانوني من العيادة كانوا متهمين بإحداث ضرر بسبب لعبهم الكرة بجانب عربة احدهم، فيما كان هناك أطفال ارتكبوا مخالفات بسبب الملل ووقت الفراغ. ترتبط هذه الاحتياجات القانونية بقوة مع الظروف الاجتماعية التي يمرون بها.

2. من مجرد بحث إلى ارض الواقع

وضحت دراسة الاحتياج بأن ما لاحظته شروق من روايات متناقلة هي في الحقيقة واقع ممنهج. أهملت حقوق الأطفال اللاجئين في نظام العدالة الفلسطيني حيث خاض الأطفال وعائلاتهم في الإجراءات دون وجود الدعم الذي يحتاجونه، بالإضافة إلى ما بينته الدراسة من احتياجات الأطفال والتي مكنت شروق من التخطيط لبرامجها وفقا لذلك، قدمت الدراسة أيضا الدليل اللازم لكتابة الوثائق المطلوبة لتقديمها للمولين، عملت شروق مع محامين متطوعين في الماضي لبرامج مخصصة، ولكن ستكون هذه المرة الأولى التي ستطلق برنامجا منظما يقدم خدمات دعم قانوني للأطفال الذين هم في نزاع مع القانون.

وجدت شروق التمويل المناسب وفي الوقت المناسب لهذا المشروع. وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التزاما كبيرا للمشاريع التي تدعم سيادة القانون والوصول للعدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من ضمنها الخدمات

1 حررت دراسة الاحتياج وأعيد صياغتها لاحقا في تقرير مشترك لكرين وشروق، الأطفال اللاجئين الذين هم في خلاف مع القانون في بيت لحم، شباط 2015. متوفرة باللغة الانجليزية والعربية علي الموقع التالي: www.crin.org/node/41079 والعربية على : ww.crin.org/41081.

القانونية المجانية للأطفال في نظام العدالة[2]، واستهدف التمويل الذي قدمه المؤسسات المجتمعية على وجه الخصوص، مما جعله مناسبا للعيادة القانونية التي كانت شروق على خطى إنشاءها. وافق مشروع الأمم المتحدة الإنمائي على تقديم الدعم المالي للعيادة لمدة ستة شهور، المدة التي ستتناولها الدراسة، بعد إتمام عملية تقديم الطلبات الرسمية.

تطلب الأمر ما يقارب سنة واحدة للانتقال من مرحلة الحوار غير الرسمية عن إمكانية إنشاء مشروع يقدم خدمات قانونية للأطفال، إلى إنشاءه بالفعل وتطلب 6 شهور من بداية العمل على دراسة الاحتياج إلى افتتاح العيادة.

3. سياسة شروق

وجدت لدى شروق سياسات حماية الطفل والتي تحتاجها أي مؤسسة عند العمل مع الأطفال مباشرة، ولكن كان من الضروري التأكد من وجود إجراءات رسمية لحماية الأطفال الذين ينتفعون من العيادة عند إنشاء عيادة قانونية للأطفال.

فكان من الضروري أن يرتكز عمل العيادة على حقوق الطفل، في كل من الأحكام والشروط والطريقة التي تعمل بها العيادة. وهذا يعني بأن تكون مصلحة الطفل الفضلى هي جوهر العيادة في كل ما تعمل مع التأكيد على أن يفهم الطفل المجريات وأن يشارك في ذلك، وأيضا للسعي من أجل تحقيق مخرجات تتناسب مع معايير حقوق الإنسان عند التعامل مع الأطفال.

ونتيجة لهذه السياسة، عملت العيادة تحت شعار "لن نخذل طفلا بحاجتنا"، بالتأكيد ستكون هنالك حالات حيث لا يستطيع طاقم العمل مساعدة الأطفال بسبب تضارب المصالح ربما أو بسبب وجود العديد من القضايا في الوقت ذاته أو بسبب عدم وجود الخبرة، ولكن أوجدت شروق علاقات مع مؤسسات أخرى ومحامون آخرين لمثل هذه الحالات حتى يكون باستطاعة المؤسسة أن تحول الأطفال لتلقي خدمات في مكان آخر، أو من خلال العمل كوسيط لتأمين الخدمات التي يحتاجها الطفل/ة.

برزت أيضا سياسة الخصوصية من بين السياسات المفصلة الأخرى، كانت المعايير الدولية لحقوق الإنسان واضحة بشأن أهمية السرية والخصوصية للأطفال الذين هم في خلاف مع القانون من أجل تجنب الوصمة الاجتماعية وتعزيز إعادة تأهيل الطفل واحترام رغبة الأطفال في الخصوصية بحد ذاتها.

ولهذا اعتمدت العيادة قواعد وإجراءات واضحة من أجل حماية خصوصية المنتفعين، حيث كان الإجراء المعتمد في سياسة الخصوصية للعيادة هو أن يكون لدى الطاقم معرفة في المعلومات الشخصية عن الطفل كما تقتضي الحاجة لعملهم ومنفعة الطفل فقط، وكانت جميع البيانات الرقمية محمية بكلمة سر، أما البيانات المكتوبة فاحتفظ بها في ملفات في خزانة مغلقة في مكتب مغلق، وكان المحامي المسؤول عن العيادة هو الشخص الوحيد الذي يتمتع بحق الاطلاع على تلك المعلومات، وللنقطة الأخيرة أهمية خاصة حيث تكون المعلومات التي يحتفظ بها المحامي محمية أصلا بالقانون ولا يجوز الإفصاح عنها إلا بموافقة المتهم لأن باقي أعضاء الطاقم ليسوا محامين ولذلك يمكن استدعائهم كشهود في المحكمة عن أي معلومات يعرفونها عن مخالفة ما. يشكل هذا الموقف تضارب في المصالح لدى طاقم العمل والذين يريدون المحافظة على سرية وخصوصية الطفل ولكن في المقابل يمكن أن يطلبوا ليكونوا شهودا في المحكمة قانونيا وقد يواجهون عقوبات إذا ما رفضوا ذلك.

لا يمكن إنكار وجود مشكلة تتعلق بطبيعة المجتمع المغلقة في المحافظة على السرية في العيادة القانونية، حيث توجد العيادة في مؤسسة شروق والتي تدير عدة برامج ونشاطات خلال اليوم وغالبا ما يتواجد فيها أشخاص محليين، وحيث إن الطاقم لن يخالفوا قواعد السرية الخاصة بهم، إلا أن هنالك احتمال كبير بأن يتعرف احد زوار شروق على احد المنتفعين من العيادة القانونية، ويأمل الطاقم بأن تقوم شروق بانشاء مكتب خاص بمدخل منفصل حيث يمكن ان يقوموا بتقديم خدمة أكثر خصوصية للمنتفعين.

ظهر أيضا تضارب المصالح كأمر مقلق في العيادة، حيث أن مجتمع المخيم "الدهيشة" هو مجتمع صغير وعيادة شروق هي المؤسسة غير الحكومية الوحيدة المتواجدة في المخيم والتي تقدم خدمات قانونية، ولهذا السبب هنالك احتمال أن يطلب الضحية والمخالف الدعم القانوني من عيادة شروق في حال حدوث مخالفة ما، حدث هذا الأمر بالفعل خلال المراحل الأولى من المشروع، مما دفع العيادة إلى توضيح سياستها وهي:

1. ستقدم العيادة التمثيل القانوني أو الاستشارة القانونية فقط لطرف واحد إما المدعين أو المدعى عليهم، وهذا تطبيق واضح ومباشر لأخلاقيات المهنة القانونية، فور توكيل المحامي ليكون مدافعا عن مدعى عليه، فلا يكون المحامي قادرا على تقديم الخدمات لمقدم الشكوى، ولكن من بإمكانه أن يرشد الطفل للحصول على الدعم القانوني من مكان آخر.

2. عند طلب كل من المدعى علية والمشتكي للاستشارة القانونية في آن واحد (أو على الأقل قبل قبول المحامي ليكون وكيلا عن احد الطرفين)، ستقدم العيادة الخدمة للطفل الأكثر حاجة لها، حيث تؤدي هذه السياسة عمليا إلى أن يكون محامي العيادة وكيلا عن المدعى عليه عادة، لان احتمالية أن يتضرر الطفل المتهم من خلال التمثيل القانوني غير المناسب هي أعلى، ولكن يأخذ في الاعتبار عند الاختيار الظروف الخاصة بالأطفال، في ذات الوقت تحاول العيادة أن تتأكد بأن الطفل الآخر قد حصل على الاستشارة أو الدعم اللازم من مكان آخر.

3. يمكن للأخصائية الاجتماعية التابعة للعيادة أن تعمل من المدعي والمدعى عليه كل على حدى إذا كان ذلك مناسبا، وتأخذ في الاعتبار مصلحة الأطفال الفضلى قبل كل شيء، والرغبة في المصالحة بين الطرفين إذا كان الأطفال راغبين في ذلك. اما السرية فهي الأمر الأكثر أهمية في العمل.

2 لمزيد من المعلومات، انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعم سيادة القانون والوصول للعدالة للشعب الفلسطيني، متوفر على: http://www.ps.undp.org/content/papp/en/home/operations/projects/democratic_governance/supporting-rule-of-law-and-access-to-justice-for-the-palestinian.html

4. الطاقم

وظفت شروق ثلاثة موظفين بعد أن توفر التمويل للمشروع، وهم محام وأخصائية اجتماعية وسكرتيرة، كما وزادت شروق عدد ساعات عمل المحاسب من أجل متابعة الامور المالية والإدارية اللازمة للمشروع الجديد.

وظف **محمود** ليكون مسؤولا عن عمل العيادة القانوني، وهو محام مؤهل كان يعمل في مكتب مستقل في قضايا عدالة الأحداث في محافظة بيت لحم، كما وعمل متطوعا مع مؤسسة شروق في الماضي ولديه الرغبة في العمل أكثر على الجانب الحقوقي للأطفال.

سائدة هي الأخصائية الاجتماعية للعيادة، وكانت قد عملت سابقا مع أطفال في مؤسسة غير حكومية ولديها خبرة في تقديم الدعم الاجتماعي للأطفال الذين يواجهون عنفا سياسيا واجتماعيا.

عينت **آيات** كسكرتيرة للعيادة وهي نقطة التواصل الأولى مع المنتفعين ومن أجل تقديم الدعم الإداري للمشروع.

عمل **محمد** مع شروق منذ عام 2013ـ وقد خصص يوم في الأسبوع خلال المرحلة التجريبية للمشروع من اجل إدارة الحسابات وتوفير الإدارة المالية اللازمة.

عين الطاقم من خلال عملية اختيار مفتوحة حيث تقدم للوظيفة عدد كبير من الأشخاص الراغبين، وقوبل 24 متقدم ومتقدمة قبل اختيار الطاقم الحالي.

5. تدريب الطاقم

تضمن طاقم العمل في العيادة القانونية محاميا كفؤا ذا خبرة في العمل مع الأطفال في نظام العدالة وأخصائية اجتماعية متخصصة في العمل مع الأطفال، عليه فإن الطاقم المعين للمشروع لديه بالفعل خبرة في هذا المجال، ولكن، وكجزء من التدريب والتطوير المستمر لطاقم العيادة، نظمت شروق ورشات عمل تدريبية تتعلق بحقوق الطفل، وكان الهدف من تلك الورش هو ربط إطار عمل العيادة في التطورات الأوسع لحقوق الطفل، اضافة الى المعايير الدولية وقضايا عدالة الأحداث الوطنية والنقاشات والسياسات المستمرة حول عدالة الأحداث. اشرف على الورش طاقم مختص من خلفيات مهنية متنوعة، منها الخدمة الاجتماعية ومناصرة حقوق الطفل من اجل تناول المواضيع المطروح من عدة زوايا.

6. الرصد والتقييم

مثلت العيادة تجربة أولى لشروق في هكذا نوع من العمل وشكلت توجه جديد، وعملت شروق بشكل جاد بما يتعلق بالرصد والتقييم منذ البداية.

يحدد الممول بعض جوانب عمل المؤسسات غير الحكومية في جمع المعلومات والية العمل بما يتعلق بالمشاريع، وكذلك كان العمل في مؤسسة شروق، فمثلا، تطلبت التقارير معلومات مفصلة عن أنواع القضايا التي عملت عليها العيادة، ومخرجات تلك القضايا وتصنيف معين للقضايا، ولذلك كان يجب ترتيب السجلات بشكل يسمح للوصول للمعلومات بسهولة، وبالمثل كانت السجلات المالية منظمة بشكل يتناسب مع متطلبات الممول المالية في التقارير.

ومع ذلك، سعت العيادة نحو النقد الذاتي البناء حتى تكتسب الخبرة قدر المستطاع من هذه المرحلة التجريبية من المشروع، وتضمن ذلك اجتماعات أسبوعية لمناقشة التطورات والمشاكل المتعلقة بالقضايا وإعداد التقارير الشهرية من الطاقم عن سير العمل وعن عملهم مع الطواقم المتخصصة من مؤسسات أخرى للتصدي للمعيقات التي ظهرت أثناء عملية التخطيط أو أثناء عمل العيادة. تضمن المشروع أيضا تقييم خارجي في نهاية المرحلة التجريبية من المشروع لتقييم أنشطة العيادة وبالإضافة إلى كونه متطلب من قبل الممول، يعتبر التقييم فرصة للنظر بعين ناقدة خلال المرحلة التجريبية للتعلم منها.

ومن الضروري أيضا للعيادة أن تأخذ رأيا موضوعيا من منتفعيها، ولذلك أوجدت استبانة أعطيت للمنتفعين تناولت مواضيع بسيطة مثل طريقة تعرف الطفل على العيادة وما هي احتياجاته/ها ورأي الطفل في الخدمات المقدمة وتعليقات واقتراحات لتطويرها. كانت معظم ردود المنتفعين في الاستبيانات ايجابية خلال المرحلة التجريبية للمشروع.

الجزء الثالث

إدارة العيادة القانونية

1. الوصول للأطفال والتحويل

وظفت العيادة طاقمها وفتحت أبوابها في أيلول عام 2014، يعتبر المجتمع في محافظة بيت لحم بطبيعته متقاربا، فحالما افتتحت العيادة واستفاد منها الأطفال وعائلاتهم ايجابيا، عرفت العيادة بشكل سريع، ولكن كان من الضروري منذ البداية أن تعمل العيادة على بناء الثقة بينها وبين المنتفعين وأيضا بينها وبين المؤسسات الأخرى التي تعمل مع الأطفال في نظام العدالة.

كانت الخيارات المتاحة للوصول مباشرة للمنتفعين متنوعة كما كانت فعالة ومباشرة، حيث أنتجت العيادة إعلانا عبر المذياع بث لمدة شهر بعدما وظفت العيادة الطاقم، وأيضا كان هنالك إعلان عبر التلفاز أذيع محطة فضائية فلسطينية، كما أصدرت العيادة أيضا منشورات تتضمن معلومات وعناوين للاتصال بالعيادة ومعلومات عن الخدمات التي تقدمها بشكل مباشر أو من خلال المؤسسات الأخرى التي يمكن أن يحول الأطفال الذين بحاجة إلى الدعم إليها. تدير شروق عدة برامج أخرى مع الأطفال في المجتمع المحلي، مما ساعد الطاقم في نشر المعلومات عن العيادة من خلال عائلات واطفال استفادوا من خدمات اخرى تقدمها شروق.

خلال دراسة الاحتياج قامت شروق بمقابلة مجموعة من المؤسسات المجتمعية، حيث اجتمع طاقم شروق مع العديد من العاملين من تلك المؤسسات ذات الصلة، ولكن كان من الضروري أن يبني طاقم العيادة علاقات مهنية مع تلك المؤسسات، وكانت العيادة بحاجة لبناء نظام تحويل ذو اتجاهين: كانت الأخصائية الاجتماعية بحاجة لان تقوم بتحويل الأطفال إلى الدعم المختص في المؤسسات التي تقدم خدمات تأهيلية واستشارية للأطفال، وكانت العيادة في نفس الوقت بحاجة إلى توعية المؤسسات الأخرى حول ما تقدمه من خدمات حتى تحول تلك المؤسسات الأطفال الذين بحاجة إلى دعم قانوني إلى عيادة شروق القانونية. عليه اجتمعت الأخصائية الاجتماعية مع الأشخاص المسؤولين عن قبول المنتفعين بحيث إذا ما دعت الحاجة إلى تحويل طفل إلى مؤسسة ما، سيكون من السهل ترتيب الإجراءات مباشرة.

وانضمت العيادة أيضا إلى عدة هيئات ولجان من اجل لانخراط بشكل اكبر في المجتمع المحلي، من بينها وحدة حماية العائلة التابعة لمخيم الدهيشة كما تم التواصل مع وحدات أخرى في بيت لحم وفي المخيمات الأخرى. وحدة حماية العائلة هي مجموعة متعددة التخصصات تجتمع من اجل مناقشة قضايا تخص حماية الطفل، وكان الانضمام إلى تلك المجموعة وسيلة لطاقم العيادة للمشاركة مباشرة في إحدى الآليات الموجودة والتي تعمل مع الأطفال وأيضا من اجل التأثير على طريقة التعامل مع الأطفال منذ المرحلة الأولى.

كان من الضروري للعيادة تعمل على ايجاد علاقات مع الوزارات ذات الصلة، بصفتها مؤسسة تقدم خدمات قانونية للأطفال، وخاصة وزارة الشؤون الاجتماعية التي تعتبر مسؤولة عن تقديم عدد من الخدمات للأطفال، منها مراقبة السلوك والتمثيل القانوني، حيث الوزارة، ووزير الشؤون الاجتماعية على وجه الخصوص، شريك ممتاز ومتحمس لإيجاد الية لتحويل الأطفال إلى عيادة شروق القانونية، وكان هذا الإجراء هو أكثر طريقة فعالة للوصول إلى الأطفال الذين هم بحاجة إلى الدعم القانوني لأن السلطات التنفيذية ملزمة بإعلام الوزارة عند اعتقال أي طفل، ولكن يجب عدم التقليل من شأن البيروقراطية حيث وبالرغم من الموافقة على الاتفاقية مع الوزارة، فقد استغرق الأمر عدة شهور لتوقيع اتفاقية التحويل رسميا معها.

الأشهر الستة الأولى للعيادة: حقائق وأرقام

عدد الأطفال الذين تلقوا خدمات قانونية: 35
- **28 طفلا متهما بمخالفة جنائية**
- **6 أطفال مشتكين لانتهاك حقوقهم**
- **شاهد واحد**

أنواع القضايا: اقتصر عمل العيادة على عدة مخالفات وهي:
- السرقة (39 بالمائة)
- إلحاق الضرر بالممتلكات (36 بالمائة)
- الاعتداء (14 بالمائة)
- "تهديد الأمن العام" (7 بالمائة)
- حيازة مواد متفجرة (4 بالمائة).

أعمار المنتفعين: تراوحت أعمار الأطفال المنتفعين بين 9 و18 عاما.

عدد الأطفال المنتفعين من الدعم النفسي والاجتماعي: 28
- حضر 10 أطفال جلسات متعددة مع الأخصائية الاجتماعية
- تحويل طفلان إلى خدمات متخصصة

عدد أفراد الطاقم: 4 موظفين دوام جزئي (محامي وأخصائية اجتماعية وسكرتيرة ومحاسب).

الممول: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تعزيز سيادة القانون في المناطق الفلسطينية المحتلة: الأمن والعدالة للشعب الفلسطيني (2014-2017)".

تقييم المنتفعين: أظهرت الاستبانات التي عبئها المنتفعين دون ذكر الاسم ردود فعل ايجابية للغاية، حيث قيم جميع الذين أجابوا على سؤال جودة الخدمات التي قدمها المحامي والأخصائية الاجتماعية والسكرتيرة على أنها "جيدة" أو "ممتازة"، ووافق جميع المنتفعين أو وافقوا بشدة على سهولة الوصول إلى العيادة وان الأصدقاء والعائلة هم من أوصوا بطلب الخدمة من العيادة.

2. المنتفعين

كان أغلبية العمل في العيادة هو عبارة عن تقديم خدمة التمثيل القانوني والاستشارة القانونية للأطفال المتهمين بارتكاب مخالفة جنائية، وكان هذا واضحا من خلال دراسة الاحتياج التي سبقت تأسيس العيادة، وعلى الرغم من الحقوق القانونية في الحصول على محام والتمثيل القانوني بموجب القانون الفلسطيني، لا يوجد نظام متقدم للمساعدة القانونية، حيث اشار اقل من نصف الأطفال الأربعين الذين شاركوا في دراسة الاحتياج أنهم حصلوا على محام ليمثلهم أمام القضاء. يعتبر الأطفال الذين يواجهون تهما جنائية والذين لم يحصلوا على دعم قانوني هم الأكثر عرضة في نظام العدالة، ولذلك كان من البديهي أن تركز العيادة على هذا الاتجاه، وجاء هذا الخيار بناء على احتياجات الأطفال في المجتمع: لم تستبعد العيادة أيا من المنتفعين، حيث كان العدد الأكبر منهم هم من طلبوا الدعم من العيادة.

كانت المخالفات التي اتهم بها الأطفال متوقعة، فقد كانت السرقة وإلحاق الضرر بالممتلكات والاعتداء هي من أكثر المخالفات والتي اعتقل الأطفال بسببها في محافظة بيت لحم[1]، وكانت تلك اغلب القضايا التي عملت عليها العيادة.

إذا ما نظرنا إلى الموضوع من الناحية العملية، فإن هذه الحالات هي قضايا روتينية، ولكن من ناحية العمل مع الأطفال بطريقة تحترم حقوقهم فهذه الحالات بحاجة لبذل جهد اكبر وجهد مختلف. لا يعتبر نظام عدالة الأحداث الفلسطيني نظاما صديقا للطفل: حيث يكون الاحتجاز هو الملجأ الأول عادة ويمكن أن تستغرق القضايا عدة سنوات من بداية الاعتقال إلى الحكم والمحاكمة ونادرا ما تأخذ المحاكم مصلحة الطفل الفضلى بالاعتبار، ولا تعمل القوانين المطلوبة ولا المعايير ولا الإجراءات من أجل القضاء على مثل هذه الانتهاكات، وهنالك حاجة ماسة إلى إجراء إصلاحات بهذا الصدد، ولكن كانت العيادة قادرة على اتخاذ خطوات غير رسمية في إطار نظام العدالة للحد من انتهاك حقوق الأطفال.

النظام الجنائي الفلسطيني

هنالك نوعان من النظم القانونية المعمول بها في الضفة الغربية، ففي المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية (والمعروفة بالمناطق أ) يطبق القانون الفلسطيني، أما في المناطق الواقعة تحت سيطرة التشريعات الإسرائيلية (والمعرفة أيضا بالمناطق ج) يطبق القانون العسكري الإسرائيلي، وفي المناطق التي تسمى (ب) يطبق القانون الإسرائيلي فيما يتعلق بالمسائل الأمنية ويمكن أيضا أن يطبق القانون الفلسطيني، يركز عمل العيادة تحديدا على الأطفال الذين هم في خلاف مع القانون الجنائي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

التأجيل والتحويل وسيادة القانون

هناك تأجيل مزمن للقضايا في نظام القضاء الفلسطيني. مرت قضايا تزيد مدتها عن ثلاثة سنوات على الباحثين خلال تحضيرهم للمشروع، وتقدر المؤسسة القانونية الدولية، وهي مؤسسة تقدم التمثيل القانوني للأطفال الذين هم على خلاف مع القانون في الضفة الغربية بأن بعض القضايا التي عملت عليها استغرقت ما معدله 284 يوما[2]، ويمكن أن يكون لهذا لتأجيل أثرا مدمرا على الأطفال في نظام العدالة، حيث يزيد من مدة الاحتجاز ما قبل المحاكمة ويؤدي الى انقطاع الطفل عن التعليم ويسبب الضغط النفسي للطفل ويضعف إي فرصة ايجابية لإعادة التأهيل والتي يمكن أن تكون فعالة إذا ما عولجت المخالفة بسرعة وفعالية.

يمكن أن تحدد مدة تأجيل الحكم في القضية إذا كانت الإدارة جيدة لتلك القضية حالة دخولها رسميا لنظام العدالة، ولكن نادرا ما يكون نظام العدالة سريعا، ولهذا اعتمدت العيادة نهجا بأن يكون الخيار الأفضل هو حل القضية وديا قبل اللجوء لنظام العدالة الرسمي إذا كان ذلك ممكن، من المحتمل أن يصبح هذا التوجه ممارسة شائعة في فلسطين، حيث أن هنالك إجراءات غير رسمية قليلة لسلطات إنفاذ القانون من أجل تجنب الإجراءات الجنائية بشكل منتظم، ولكن يمكن أن تكون آليات الحلول الاجتماعية خيارا عندما يستطيع المحامي التحرك بسرعة. يمكن تجنب القضاء الرسمي إذا ما استطاع المخالف والضحية التوصل لحل خارج النظام القضائي الرسمي.

قد تكون مثل هذه الإجراءات غير الرسمية عرضة لسوء الاستخدام، سواء من خلال ابتزاز المخالف أو من خلال تهديد الضحية، ولكن يمكن أن تكون شكل من أشكال العدالة التصالحية إذا ما استخدمت بشكل صحيح مع الضمانات المناسبة، حيث تشجع التصالح بين الضحية والمخالف وتجنب الإجراءات الطويلة التي غالبا ما تكون عقابية

عندما تأخذ الإجراءات الرسمية مجراها، سيكون من المتوقع بأن تستغرق الإجراءات الجنائية وقتا طويلا مما يسبب مشاكل للطفل العالق فيها. لاقت العيادة نجاحا في العمل ضمن نظام العدالة من اجل محاولة الحد من تأثير طول المدة التي تستغرقها الإجراءات الجنائية على حياة الأطفال المعنيين.

1 انظر دراسة الاحتياج لشروق وكرين لمزيد من التفاصيل عن اعتقال الأطفال في محافظة بيت لحم: الأطفال اللاجئين الذين هم في خلاف مع القانون في بيت لحم، آذار 2015، ص. 23

2 المؤسسة القانونية الدولية، عدالة الأحداث في الضفة الغربية: تحليل وتوصيات للإصلاح 2014، ص. 10، متوفرة على: http://theilf.org/wp-content/uploads/2014/11/Juvenile-Justice-in-the-West-Bank.pdf

القضية أ: الوساطة السريعة

اصطدمت الكرة بإحدى العربات أثناء قيام تسعة أطفال بلعب كرة القدم في الحي، فاشتكى صاحب العربة للشرطة على الأطفال وأصدرت الشرطة مذكرة اعتقال بحقهم للحضور إلى مركز الشرطة. لربما تصرف الأطفال بتهور تجاه أملاك شخص آخر، ولكن من الواضح أن شيئا لم يحدث ليستدعى الاحتجاز، ولكن، عندما يحضر الأطفال لمركز الشرطة، يكون الاحتجاز هو الإجراء المعتاد بغض النظر عن مدى خطورة المخالفة ولذلك كان هنالك احتمال كبير بأن يحتجز هؤلاء الأطفال، ولكن لحسن الحظ أخبرت العيادة عن تلك القضية قبل وصول الأطفال لمركز الشرطة، حيث حلت القضية بالوساطة قبل اتخاذ الإجراءات الرسمية، فاستطاع محامي العيادة أن ينظم بسرعة اجتماع بين المشتكي وعائلات المدعى عليهم من خلال تدابير وساطة اجتماعية ووافق صاحب العربة على سحب الشكوى عند الشرطة ووقع الأطفال على اتفاق لعدم تكرار تلك المخالفة.

كانت احد المشاكل الخطيرة التي واجهتها العيادة هي الضعف في سيادة القانون، ففي بعض القضايا لم يشكل ذلك عائقا للحصول على الحكم الذي سعت إليه، سواء كان ذلك أمر بأن يحتجز الطفل في مرفق خاص بالأطفال أو بأن يطلق سراح الطفل من الاحتجاز، ولكن التأكد من تنفيذ تلك الأحكام كان أمرا صعبا.

القضية ب: تنظيم وقت المحاكمات

طلب طفل الدعم القانوني من العيادة، حيث كان قد مثل أمام المحكمة ثلاثة مرات وغاب عن المدرسة خلالها، فالتأجيل هو الصفة السائدة في الإجراءات، ولذلك كان من الواضح أن الطفل سيتغيب أكثر عن المدرسة إذا ما استمر الوضع هكذا، وعندما استلمت العيادة تلك القضية، استطاعت أن تفاوض على جدولة جلسات المحاكمة لتكون خارج أوقات المدرسة ولتحد من تأثير ذلك على تعليم الطفل

القضية ج: مشكلة تنفيذ الحكم

اعتقل طفل مع راشدين آخرين واتهم بتهديد الأمن العام، فقررت المحكمة احتجازه وتأجيل محاكمته، ومن ثم استجابت المحكمة لضغوط العيادة ووافقت على احتجاز الطفل في مرفق خاص بالأحداث، ولكن رفض احد الاجهزة الامنية تنفيذ قرار المحكمة واستمر باحتجاز الطفل في المرافق الخاصة بهم، وبعد أسبوعين مثل الطفل أمام المحكمة مجددا حيث سعى الجهاز الامني لتمديد مدة الاحتجاز، وقضت المحكمة أن تمدد الاحتجاز بشرط أن يحتجز الطفل في مرفق خاص بالأحداث، ولكن لم يحترم قرار المحكمة مجددا، وأخيرا، أمرت المحكمة بالإفراج عن الطفل بكفالة، ولكن رفضت الأجهزة الأمنية الإفراج عن الطفل واحتجزوه لثمانية أيام أخرى حيث شكل ذلك انتهاك واضح لقرار المحكمة بالإفراج عن الصبي، ومن ثم أفرج عن الطفل بعد الضغوطات التي مارستها عدة مؤسسات تعنى بحقوق الطفل ومهنيين آخرين

تمثل هذه الحالات عقبة واضحة حيث أن هنالك عدد قليل جدا من الآليات التي توجد لمحاسبة الأجهزة الأمنية لاحتجازها غير القانوني للأطفال وعصيانها لأمر المحكمة. ومن الممكن أن تؤدي هذه الحالات إلى رد فعل عنيف للأجهزة الأمنية ضد الطفل وعائلته. لا يوجد حل بسيط لهذه المعضلة. يمكن أن يساعد الدعم القانوني المستقل، والتعاون الوثيق والمناصرة المشتركة على تحقيق الإفراج عن الأطفال المحتجزين بشكل غير قانوني، ولكن في حالة عدم وجود وسائل فعالة لمحاسبة المسؤولين بسبب الاحتجاز فليس هناك من ضمانة لعدم استمرار المشكلة.

من تقديم الخدمات إلى المناصرة

تعد هذه الممارسات البسيطة وسائل عملية للتعامل مع القصور في نظام العدالة في الحالات الفردية، وكان موظفو العيادة مدركين بأن تلك الممارسات لا تؤثر على ذلك القصور على المدى الأوسع، حيث واجهت العيادة حالات مماثلة ومجددا أكدت تلك الحالات على الحاجة الملحة لإصلاح اشمل وبينت الحاجة لتوسيع مجال عمل العيادة ليشمل المناصرة.

تشكل الانتهاكات المستمرة نمطا أو سياسة ويجب أن يتم التصدي لها بشمولية من أجل حماية الأطفال، مثال، اللجوء للاحتجاز كإجراء أولي في القضايا التي تتضمن أطفالا، والفشل في الأخذ بالحسبان التأثير السلبي لتلك القضايا على دوام المدرسة أو استخدام سلطات إنفاذ القانون للعنف. حاولت العيادة باستمرار تخفيف الضرر الذي يلحق بالأطفال بسبب تلك الممارسات في الحالات الفردية، ولكن باعتبارها مشاكل واسعة ومستمرة، فقد تكون تلك القضايا هي حجر الأساس للتقاضي الاستراتيجي المستقبلي أو للحملات القانونية

القضية د: العمل مع الضحايا من الأطفال

كان الطفل يعمل في متجر عندما هدده ثلاثة مراهقين اكبر منه بالسكين ليسرقوا المحل، وحضر الطفل إلى العيادة من اجل الاستشارة حول طريقة التعامل مع إجراءات المحكمة، يمكن أن يكون هنالك تمثيل قانوني للضحايا أثناء المحاكمة في القانون الجنائي الفلسطيني، ولذلك وافق محامي العيادة على تمثيل الطفل خلال المحاكمة، وكان الطفل يعاني أيضا من كوابيس وأعراض الصدمة بعد الحادثة مما تسبب في انقطاعه عن المدرسة، ووافق الطفل على مقابلة الأخصائية الاجتماعية للحديث عن الحادث وعن إذا ما كان باستطاعة العيادة مساعدته أكثر من الاستشارة والتمثيل القانوني، وتطور الاجتماع الاولي إلى سلسة من الجلسات الفردية والجماعية مع الأخصائية الاجتماعية للعيادة من اجل مساعدته في تخطي ما حدث معه ومن اجل إيجاد سبل للتعامل مع الضغط المستمر الذي كان يمر به.

موائمة الخدمات القانونية مع الخدمات النفسية والاجتماعية

جاء توظيف أخصائية اجتماعية في العيادة ردا مباشرا على القصور في الخدمات القانونية والاجتماعية والنفسية والخدمات الأخرى التأهيلية في العمل معا في الحالات التي تتضمن أطفالا في نظام العدالة، شارك 80 بالمائة على الأقل من الأطفال الذي تلقوا خدمات قانونية من العيادة في جلسة واحدة على الأقل مع الأخصائية الاجتماعية، وأكثر من ثلث ذلك العدد من هؤلاء الأطفال حصلوا على جلسات متابعة في العيادة، وحول طفلين إلى خدمات متخصصة إما لخدمات تعليمية أو لخدمات استشارية.

تنوعت الجلسات بين الحديث مع الطفل حول الأحداث التي أوصلته إلى العيادة وإدارة اجتماع الأطفال مع عائلاتهم من أجل الحديث حول التعامل مع المشكلة التي حدثت وأيضا جلسات للعلاج باللعب كطريقة ليتعامل الطفل الضحية مع ما حدث معه.

كانت الخطة الأولية للأخصائية الاجتماعية هي الاجتماع مع الأطفال الذين جاءوا إلى العيادة كوسيلة لتقييم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والنفسية التي يمكن لهم أن يستفيدوا منها وتحويل الأطفال إلى مؤسسات متخصصة. ومع استمرار العمل في المشروع، تحول هذا الهدف قليلا استجابة لاحتياجات الأطفال الذين جاءوا إلى العيادة. تقع العديد من المؤسسات التي تقدم مثل هذه الخدمات بعيدا عن مخيمات اللاجئين، ولذلك فضل بعض المنتفعين الذين يعيشون قرب العيادة أن يشاركوا في جلسات متابعة مع الأخصائية الاجتماعية في داخل المخيم على أن يحولوا إلى مكان آخر. أشارت اراء المنتفعين إلى أن ذلك الأمر يتعلق بارتياح المنتفع ضمنيا، وأيضا يدل على بناء الثقة مع المنتفع.

الجزء الرابع

مستقبل العيادة القانونية

انتهت المرحلة الأولية من مشروع الدعم القانوني والاجتماعي في آذار/مارس عام 2015 وبدأت العيادة بالبحث عن طرق للاستمرارية، يتطلب أي مشروع يعمل مع الأطفال في نظام العدالة الفلسطيني التزاما طويل الأمد لأن طول وقت العملية القانونية يتطلب التزاما طويل الأمد من الطاقم في القضايا الفردية وأيضا يتطلب الأمر وقتا طويلا كب تتمتع العيادة بثقة المجتمع. لقد تمثلت العقبة الرئيسية للعيادة في تأمين مصدر تمويل متوسط إلى طويل الأمد من أجل ضمان استمرار العمل الذي بدأت به، وكان الطلب على الخدمة التي تقدمها العيادة أعلى مما كان متوقعا ما يعني حاجة العيادة الى تطوير برنامج الدعم الاجتماعي الذي تديره.

ظهرت أيضا، ومن خلال العمل مع القضايا التي مرت بالعيادة، الحاجة للتطرق لقضايا حقوق الطفل الأوسع والتي تشكل حجر الأساس لنظام العدالة، حيث رغبت العيادة بالانخراط بشكل اكبر في التصدي للانتهاكات المستمرة في نظام عدالة الأحداث والمناصرة من أجل التغيير الذي يأخذ بالحسبان طبيعة ظروف الأطفال اللاجئين وتحسين الوضع الذي يعيشونه،

كان المشروع مقتصرا على العمل في محافظة بيت لحم، ولكن هنالك أطفال اخرون يعيشون في المخيمات في أنحاء الضفة الغربية ممن لا يمكنهم الحصول على خدمات متخصصة، ولذلك تأمل العيادة بأن يصبح لدى جميع الأطفال اللاجئين في المستقبل إمكانية الوصول إلى الدعم القانوني والاجتماعي الذي يحتاجونه، سواء من خلال هذه العيادة القانونية أو من خلال مؤسسة شريكة أو من خلال نظام دعم قانوني فعال. تعتبر هذه العيادة جزءا من خطة شروق الأوسع لحماية حقوق اللاجئين، ويعتبر هذا المشروع نقطة البداية.

CRIN CHILD RIGHTS INTERNATIONAL NETWORK

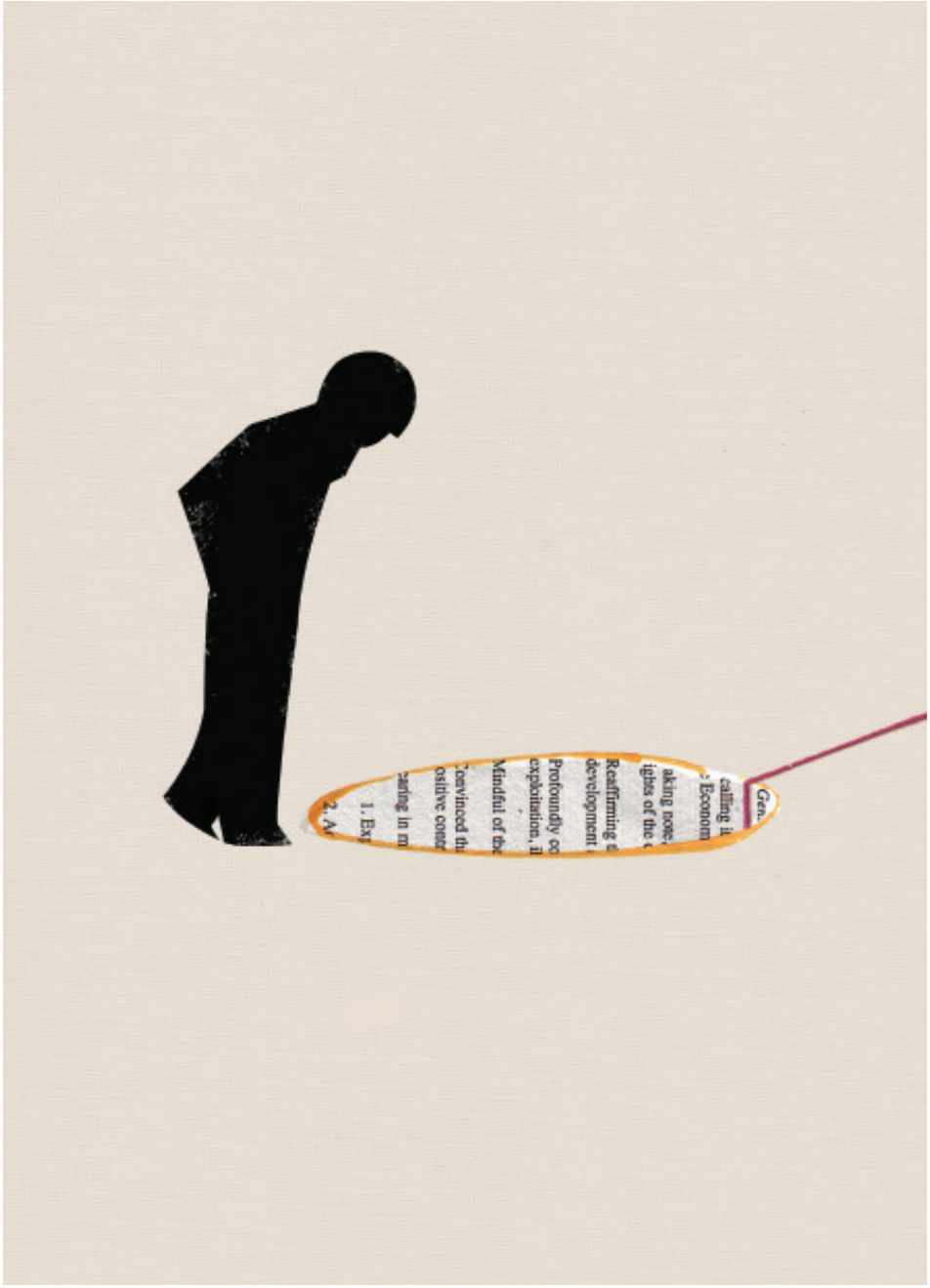

اتصل بالشبكة الدولية لحقوق الطفل (كرين) على info@crin.org أو زر موقعنا الالكتروني www.crin.org

صمم هذا التقرير: رميير كرياتف والرسومات لميريام سيروغاينس